# مدى إمكانية الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في ظل اقتصاد قائم على فلسفات اقتصادية متعددة: مصر نموذجًا

**د. علاء بسيوني عبدالرؤوف محمد**
أستاذ الاقتصاد المساعد

**د. وائل على أحمد صبيح**
مدرس الاقتصاد

كلية التجارة (بنين) – جامعة الأزهر
جمهورية مصر العربية

## الملخص

*استعرض البحث أثر التحولات بين النظم والفلسفات الاقتصادية المختلفة على هيكل الاقتصاد المصري والنظام الاقتصادي القائم، وتوصل إلى أن التحولات المتكررة في الفلسفة والسياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد المصري أدت إلى عدم وجود إطار فكري وفلسفي واضح للاقتصاد المصري، ونشأة اقتصاد قائم على فلسفات اقتصادية متعددة، يتصف بأنه اقتصاد متعدد الملامح والخصائص متضارب في تكوينه الهيكلي على نحو لا يساعد على نجاح جهود التنمية الاقتصادية واستقرار معدلات النمو لفترة طويلة من الزمن، ومن ثم اقتصار جهود التنمية على مجرد تحقيق دفعة تنموية لا أكثر دون الوصول إلى تنمية حقيقية ثابتة ومستمرة. كما توصل البحث إلى أن النجاح في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية دائمة ومستمرة في مصر يتطلب وضع استراتيجية وفقًا لفلسفة اقتصادية ثابتة ومحددة، وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفقًا للفلسفة الاقتصادية التي يتم اعتمادها. وأوصى البحث بضرورة مراجعة الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد المصري ودراسة الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها النظم الاقتصادية، والاستقرار على فلسفة اقتصادية تتناسب مع معطيات المجتمع المصري لتكون أساسًا للنمو المتوازن والاستقرار الاقتصادي في المستقبل، وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفقًا لإطار فلسفي واضح ومحدد ليكون أساسًا لتنمية اقتصادية حقيقية ثابته ومستقرة تساعد على انتقال الاقتصاد المصري من فئة الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة.*

***الكلمات المفتاحية:*** *الاقتصاد المصري، النظم المختلطة، اقتصاد فلسفات اقتصادية متعددة، الاشتراكية، الانفتاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي.*

## المقدمة

مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحولات والانتقال بين النظم الاقتصادية المختلفة من نظام اقتصادي إسلامي إلى رأسمالي يعتمد سياسة الحرية الاقتصادية، ثم إلى نظام اشتراكي يقوم على التخطيط المركزي وسياسة التأميم والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، ثم الانفتاح والعودة إلى الرأسمالية والحرية الاقتصادية وتكوين نظام مختلط، ولا شك أن لكل نظام اقتصادي فلسفته الخاصة التي يقوم عليها، وسياساته الاقتصادية التي يعتمد عليها في إدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وقد اتسمت هذه التحولات بين النظم الاقتصادية بالتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر، مما ترتب عليه نشأة نظام اقتصادي متعدد الملامح يصعب وصفه بأنه اقتصاد إسلامي أو رأسمالي أو اشتراكي أو حتى بأنه اقتصاد مختلط نظراً لاختلاف خصائصه عن خصائص النظم الاقتصادية المختلطة، وهذا ما يصفه البحث بأنه اقتصاد قائم على فلسفات اقتصادية متعددة، ويسعى البحث إلى تتبع حالة هذا الاقتصاد والتحولات والعوامل إلى نشأة هذا النوع من الاقتصاد والهيكل الاقتصادي القائم، وكذلك التعرف على مدى إمكانية الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في ظل هذا النمط من الاقتصاد، ويقصد البحث بالتنمية الاقتصادية الحقيقية ذلك النوع من التنمية المستدامة التي تنتقل بها مصر من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة، وليس مجرد دفعه تنموية مؤقته سرعان ما يتلاشى أثرها بمجرد التغير في السياسات الاقتصادية التوسعية والإنفاق الحكومي.

* تم استلام البحث في أغسطس 2025، وقبل للنشر في أكتوبر 2025، وتم نشره إلكترونيًا في أكتوبر 2025.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2025.410277.1910

## الدراسات السابقة

اطلع البحث على مجموعة من الأدبيات الاقتصادية والدراسات حول موضع البحث من أهمها ما يلي:

**دراسة (Cereseto & Waitzkin,1986)**، والتي قارنت بين الدول الرأسمالية والاشتراكية في مقاييس جودة الحياة المادية (PQL) مع مراعاة مستوى التنمية الاقتصادية. وقد أظهرت النتائج أن الدول الرأسمالية تقع في النطاق الكامل للتنمية الاقتصادية، بينما تقع الدول الاشتراكية في مستويات الدخل المنخفض والمتوسط.

**دراسة (Pryor, 2006)**، والتي استهدفت استكشاف النظم الاقتصادية في الدول النامية، واستخدمت 31 مؤشرًا للمؤسسات الاقتصادية، واستنتجت وجود أربع نظم اقتصادية مختلفة، وأن الدول ذات النظم الاقتصادية المتشابهة إما تكون متقاربة جغرافيًا من بعضها البعض أو أنها كانت مستعمرات لدولة واحدة. وقد أثرت هذه النظم على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، حيث حققت الدول ذات النظام الاقتصادي الموجه نحو الأعمال معدلات أعلى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجلت الدول ذات النظام الاقتصادي الموجه نحو العمالة معدلات أعلى في التضخم والتقلب في الإنتاج.

**دراسة (Zhou, 2011)**، والتي ركزت على الفرق بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط، وتوصلت إلى أن درجة المنافسة في اقتصاد السوق أعلى منها في الاقتصاد المخطط، وبينما تُستغل وفورات الحجم بشكل كامل في الاقتصاد المخطط يكون العرض الفعال للعمالة منخفضًا، وفي حين أن استغلال وفورات الحجم في اقتصاد السوق يكون أقل تضمن المنافسة بين الشركات عرضًا فعالًا أعلى للعمالة. وأن اقتصاد السوق يُحقق أداءً أفضل من الاقتصاد المخطط في الصناعات التي تكون فيها هذه الحوافز مهمة للغاية. وحيث أن النمو يعتمد بشكل أكبر على حوافز اكتساب رأس المال البشري، فإن معدل نمو اقتصاد السوق يكون أعلى من الاقتصاد المخطط على المدى الطويل.

**دراسة (دو ابة، 2018)**، وقد تعرض إلى اختلاف المنظور الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية وفقًا لفلسفة النظم الاقتصادية السائدة الرأسمالي والاشتراكي، واهتم بمفهوم التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية، وهدفت الدراسة إلى وضع مؤشر إسلامي للتنمية الاقتصادية.

**دراسة (Ahlborn, Schweickert, 2019)**، والتي استهدفت محاولة لسد فجوة في أدبيات الرأسمالية المقارنة، وناقشت الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية، واستخدمت نهجًا عنقوديًا اقتصاديًا كليًا لتحديد النظم الاقتصادية في عينة من 115 دولة. وتوصلت إلى أن الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية تشكلت بناء على مزيج من التراث الاستعماري، والانتماء الإقليمي، مما يفسر الاختلاف في النظم الاقتصادية المطبقة داخل القارات وبينها.

**يتضح من العرض السابق** أن هذه الدراسات اتجهت إلى دراسة واستكشاف النظم الاقتصادية المعروفة (الرأسمالي، الاشتراكي، والإسلامي، والمختلط) في العديد من الدول والمقارنة بينها من حيث الكفاءة في إدارة السوق، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي، بينما يستهدف هذا البحث دراسة النظام الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة، والوصول إلى نقطة أبعد وهي دراسة مدى إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية ثابتة ومستمرة في ظل هذا النظام الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية، وهذا ما يمثل الفجوة البحثية لهذا البحث.

## إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في التعرف على أثر التحولات بين النظم الاقتصادية وفلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية المطبقة خلال الحقب الزمنية المختلفة والتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر على هيكل الاقتصاد المصري، ومدى تأثير ذلك على هيكل الاقتصاد المصري القائم ونموذج النظام الاقتصادي المطبق، وفرص الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية تنتقل بها مصر من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة.

## أهداف البحث

استهدف البحث التعرف على الفرق بين النظم الاقتصادية المختلطة والنظام الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة، وأثر التحولات المتكررة بين النظم والفلسفات الاقتصادية والتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي

لأخر على هيكل الاقتصاد المصري ونموذج النظام الاقتصادي القائم، ومدى إمكانية الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في مصر في ظل نموذج النظام الاقتصادي القائم والذي يقوم على فلسفات اقتصادية متعددة.

## تساؤلات البحث

- ما هو الفرق بين النظم الاقتصادية المختلطة والاقتصاد القائم على فلسفات اقتصادية متعددة.
- ما هي انعكاسات التحولات المتكررة في النظم الاقتصادية المطبقة وفلسفة وسياسات التنمية والتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر على هيكل الاقتصاد المصري ونموذج النظام الاقتصادي القائم.
- ما هو مدى إمكانية الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في مصر في ظل نظام اقتصادي قائم على فلسفات اقتصادية متعددة.

## فروض البحث

استنادًا على الدراسات السابقة، ومشكلة البحث، والتساؤلات البحثية، يمكن صياغة الفروض البحثية على النحو التالي:

- أن التحولات المتكررة بين النظم الاقتصادية والفلسفات الاقتصادية وسياسات التنمية في مصر والتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر أدت إلى نشأة نظام اقتصادي قائم على فلسفات اقتصادية متعددة.
- أن التحولات المتكررة بين النظم الاقتصادية والتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر أدت إلى عدم وجود إطار فكري وفلسفي واضح وثابت للتنمية الاقتصادية في مصر، ونشأة هيكل اقتصادي غير مترابط وغير متكافئ، ومن ثم اقتصار جهود التنمية على مجرد تحقيق دفعة تنموية لا أكثر دون الوصول إلى تنمية حقيقية ثابتة ومستمرة.
- أن النجاح في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية دائمة ومستمرة في مصر يتطلب وضع استراتيجية وفقًا لفلسفة اقتصادية ثابتة ومحددة، وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفقًا للفلسفة الاقتصادية التي يتم اعتمادها.

## حدود الدراسة

تمتد الحدود الزمانية للبحث لتشمل الفترة 1952: 2025 وهي الفترة التي شهدت العديد من التحولات في النظم الاقتصادية المطبقة في مصر، والفلسفة التي تقوم عليها سياسات التنمية الاقتصادية، أما الحدود العلمية فتشمل كل ما يتعلق بالنظم الاقتصادية وذلك من حيث؛ فلسفتها الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المطبقة وانعكاساتها على هيكل الاقتصاد المصري، وأثر ذلك على جهود التنمية الاقتصادية خلال فترة تطبيقها، وانعكاساتها على جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل.

## منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بأسلوبيه التحليلي والوصفي.

## خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أولاً: الفرق بين النظم الاقتصادية المختلطة والاقتصاد القائم على فلسفات اقتصادية متعددة.
- ثانيًا: تقدير حالة الاقتصاد المصري وأثر التحولات بين النظم والفلسفات الاقتصادية على تكوين النظام والهيكل الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة في مصر.
- ثالثًا: تقدير أثر النظام الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة على جهود التنمية الاقتصادية في مصر.

### *أولاً - الفرق بين النظم الاقتصادية المختلطة والاقتصاد القائم على فلسفات اقتصادية متعددة*

يقوم الفرق بين النظم الاقتصادية المختلطة والاقتصاد القائم على فلسفات متعددة على الاستخدامات وأنواع التركيب والنتائج الأساسية لكل منهم، وهذا ما يمكن التعرف عليه على النحو التالي:

**1- النظام الاقتصادي المختلط:**

هو مصطلح يطلق على نظام يجمع بين جوانب النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي، فهو يحمي الملكية الخاصة ويسمح باستخدام رأس المال، كما يسمح للحكومات بالتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية. ويتسم بالتعايش بين القطاعين العام والخاص، حيث تمتلك الدولة المشاريع الكبرى والخدمات الأساسية، وتركز مشروعات القطاع العام على الرعاية الاجتماعية، بينما يهيمن القطاع الخاص على المشاريع الربحية، وتعمل القطاعات المشتركة في تمساك في ضوء الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Havard Business Review, 2025). كما تهتم الحكومة بكل من القطاعين العام والخاص وذلك في التخطيط الاقتصادي والمالي وتتخذ تدابير لصالح كليهما، وتحاول في تخصيص الموارد الاقتصادية تحقيق التزامن بين القوة الإنتاجية للرأسمالية والتوزيع العادل للاشتراكية، ويمنح هذا النظام للمستهلكين حرية معززة لشراء السلع والخدمات التي يختارونها وتنظم الحكومة أسعار المنتجات حتى لا تستغلها المجموعات الخاصة، وتحمي الحكومة الطبقة العاملة من الاستغلال عن طريق القوانين والحد الأدنى للأجور وبعض التدابير الأخرى. حيث تُدار الأسواق من خلال آليات المنافسة والتسعير الأكثر كفاءة، وتوجد مع آليات السوق آليات أخرى لتخصيص الموارد، والتي يمكن وصفها بأنها غير سوقية لأنها تنشأ على أساس غير تنافسي، مما دعي البعض إلى التأكيد على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وأكدت على أهمية أنظمة السوق المختلطة في تحييد إخفاقات السوق والتغلب عليها (Tsoklinova, 2015: 25).

هذا وبالرغم من اكتساب النظم الاقتصادية المختلطة مكانة بارزة بعد الحرب العالمية الثانية وتمتعها بالعديد من المزايا، إلا أنها تواجه انتقادات عديدة من أهمها؛ عدم وجود حل وسط يجمع بين التخطيط الاقتصادي واقتصاد السوق، ومدى صلاحيتها لعدم اتضاح ملامحها وافتقارها إلى الأسس المتينة والأطر المتكاملة التي تؤهلها إلى أن تكون نظاماً اقتصادياً مستقلاً بذاته (Havard Business Review, 2025).

**2- الاقتصاد الذي يقوم على فلسفات اقتصادية متعددة:**

يشير إلى نظام لا يعتمد على نموذج واحد فقط بل يجمع أو يتأثر بعدة فلسفات أو أيديولوجيات اقتصادية مختلفة مثل؛ الرأسمالية، الاشتراكية، والنظم الاقتصادية الأخرى دون أن يكون هناك نموذج موحد أو توازن بينها كما في النظام المختلط، وقد يكون هذا الاقتصاد متعدد الفلسفات أقل أهمية أو أكثر مخاطرة في التطبيق، حيث تتداخل أو تتصارع الفلسفات والسياسات الاقتصادية المختلفة، مما قد يؤدي إلى صعوبة في تحديد وجهة نظر واضحة أو موحدة، ويمكن أن يعكس هذا النوع من الاقتصاد تنوعاً في الدور الاقتصادي الذي تتبعه الدولة اعتماداً على الإيديولوجيات السياسية أو الاجتماعية التي تحدد القرارات الاقتصادية. ويمكن التفرقة بين النظام المختلط والاقتصاد القائم على فلسفات متعددة على النحو التالي:

**جدول رقم (1)**

**الفرق بين النظم الاقتصادية المختلطة والاقتصاد القائم على فلسفات اقتصادية متعددة**

| وجه المقارنة | النظام الاقتصادي المختلط | الاقتصاد متعدد الفلسفات الاقتصادية |
|---|---|---|
| **التركيب** | التوازن بين الرأسمالية والاشتراكية مع وجود حكومي محدد | مزيج غير موحد من فلسفات اقتصادية متعددة ومتنوعة |
| **التكوين والنشأة** | نظام مستهدف ومقصود يهدف إلى المزج بين مزايا النظام الرأسمالي والاشتراكي وتدخل الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية | نظام غير مستهدف وغير مقصود نشأ بطرقة تلقائية نتيجة التغيرات في الفلسفة والنظم والسياسات الاقتصادية المطبقة والتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي لأخر خلال الحقب الزمنية المختلفة |
| **تدخل الدولة** | تدخل واضح لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية | غير واضح وغير منظم يختلف حسب الفلسفات والسياسات العامة المطبقة في كل فترة من الزمن |
| **الملكية** | اشترك بين الملكية الخاصة والعامة فقط | قد تتنوع الملكية حسب الفلسفات الاقتصادية المختلفة |
| **الهدف** | تحقيق التوازن بين حرية السوق والعدالة الاجتماعية | قد يكون الهدف بديلاً وغير محدد بوضوح |
| **التطبيق العملي** | نظام شائع عملي ومطبق في معظم دول العالم، ومعترف به من قبل الدولة التي تطبقه | قد يكون أقل استقراراً أو أكثر مخاطرة في التطبيق وغير معترف به من قبل الدولة |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بناءً على العرض السابق.

**يُستنتج مما سبق** إن النظام الاقتصادي المختلط هو نموذج متوازن يجمع بين عناصر الرأسمالية والاشتراكية مع آثار المنظم الحكومي، في حين أن الاقتصاد القائم على فلسفات متعددة هو نظام أكثر مخاطرة وتنوعاً في البدايات الاقتصادية التي تحكمه، دون وجود مزايا أو توازن كما في نموذج النظام المختلط. وفي حين أن خصائص النظام الاقتصادي المختلط

ليست مانعة من النمو والتنمية الاقتصادية، وتتطور تبعًا للسياسات الاقتصادية التي تعتمدها، مما يجعله نظامًا مرنًا وقابلاً للتكيف مع الإدارة الاقتصادية والسياسية، ويجعله نظامًا ديناميكيًا قادرًا على التكيف مع المساهمة الاقتصادية الاجتماعية، يبقى التساؤل حول مدى قدرة النظام الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة على تحقيق ذلك.

### *ثانيًا: تقدير حالة الاقتصاد المصري وأثر التحولات بين النظم والفلسفات الاقتصادية على تكوين النظام والهيكل الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة في مصر*

مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحولات والانتقال بين النظم الاقتصادية المختلفة من نظام اقتصادي إسلامي إلى رأسمالي يعتمد سياسة الحرية الاقتصادية، ثم إلى نظام اشتراكي يقوم على التخطيط المركزي وسياسة التأميم والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، ثم الانفتاح والعودة إلى الرأسمالية والحرية الاقتصادية وتكوين نظام مختلط، ولا شك أن لكل نظام اقتصادي فلسفته الخاصة التي يقوم عليها، وسياساته الاقتصادية التي يعتمد عليها في إدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، ولا شك أن لكل تحول من هذه التحولات انعكاسات على السياسات الاقتصادية المطبقة، وهيكل الاقتصاد المصري والقطاعات الرائدة فيه، ويسعى البحث إلى تتبع أثر هذه التحولات وانعكاساتها على هيكل الاقتصاد المصري وطبيعة النظام الاقتصادي القائم وفلسفة عمله.

#### 1- النظام الاقتصادي في مصر قبل منتصف القرن التاسع عشر والتحول إلى الرأسمالية:

بإلقاء نظرة تاريخية على الفلسفة والسياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد المصري قبل عهد الوالي سعيد باشا (1854-1863) نجد أن النظام الاقتصادي المطبق في مصر في نشأته بدا متوافقاً مع الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها **النظام الاقتصادي الإسلامي:** وهو نظام اقتصادي يقوم على الحرية الاقتصادية المنضبطة بقواعد الشريعة الإسلامية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود الدور المنوط بها (عبدالرؤف، 2020: 372- 376)، ووجود خمسة أنواع للملكية في النظام الاقتصادي هي؛ ملكية الاستخلاف، والملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة،[1] والملكية التكافلية (الأوقاف)، مع ترك الحرية للجميع في الاستفادة من الموارد الاقتصادية غير المستغلة وفقًا لمفهوم الاستخلاف والتملك بالإحياء، مع عدم وجود سقف أو حد أقصى للملكية الخاصة إلا في حدود القدرة على العمارة، (عبد الرؤف، 2018: 36- 37) بالإضافة إلى عمل جميع الأنشطة الاقتصادية إنتاجًا واستهلاكاً وغير ذلك في ضوء الضوابط الإسلامية والتي من أهمها تحريم التعامل بالربا، وإنتاج أو استهلاك المحرمات،(عبدالرؤف، 2020: 377- 384) وسياسة نقدية محايدة نسبيًا خاصة في ظل التعامل بالنقود المعدنية.

وقد ظل النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي، يتبعه النشاط التجاري والصناعي، ومع تولي **محمد على باشا** الحكم بدأ في تنفيذ خطة اقتصادية طموحة تعتمد على نفس السياسيات الاقتصادية للنبي محمد ﷺ والنهوض بالقطاع الزراعي باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية، وقد اعتمدت سياسته على توسيع مساحة الأراضي الزراعية المستغلة عن طريق التوسع في حفر الترع والسدود، والاستفادة فكرة الاستخلاف والتملك بالإحياء من خلال السماح بإحياء الأبعديات والأراضي البوار وردم البرك والمستنقعات، وممارسة الإقطاع (الإنعام) على الموظفين وغيرهم بأراضي الأبعديات ومعاونتهم على استصلاحها بشتى الوسائل وتقديم إعفاءات ضريبية لأراضي الاستصلاح، واشتراط الاستصلاح للحصول على سند للملكية. وهذا ما أدى إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية في مصر من 1.5 مليون فدان في بداية القرن التاسع عشر إلى 4.16 مليون فدان عام 1852،[2] (الوكيل، 2007: 338-339) بنسبة زيادة 115% تقريباً. وقد قام **محمد على باشا** بعمل مسح شامل للأراضي الزراعية في مصر انتهى منه عام 1813 اتضح منه أن من بين المساحة الزراعية والتي بلغت 2.5 مليون فدان 600 ألف فدان أوقاف خيرية وهو ما يعادل 24% من المساحة الزراعية آنذاك، (حجازي، 2006: 73) وهذا يعنى أن قطاع الأوقاف كان يقوم بدور بارز في تحقيق التكافل الاجتماعي في ذلك الوقت. أما بالنسبة للقطاع المصرفي والديون فلم يكن

(1) الفرق بين الملكية العامة وملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي: أن الملكية العامة؛ هي ملكية الأراضي والمنشآت التي تتعلق بها مصالح عموم المجتمع، ويكون الانتفاع بها لعموم الأفراد داخل المجتمع على السواء دون اختصاص لأحد عن غيره كالمرافق العامة والطرق والأنهار، وتتولى الدولة إدارتها بما يحقق المصلحة العامة دون أن يكون لها حق التصرف في رقبتها بالبيع أو نحوه. أما ملكية الدولة؛ فهي الممتلكات التي تكون للدولة ومواردها لبيت المال ويحق للدولة أو ولي الأمر التصرف فيها بالبيع أو الإجارة أو غير ذلك (بن عاشور، 2006: 15).

(2) ملحوظة: تم تحديد مساحة الفدان بأقل من المساحة التي كان معمولاً بها قبل عام 1813 من (الفدان= 400 قصبة مربعة بطول 3.85م = 5929م2) إلى (الفدان= 333.33 قصبة مربعة بطول 3.55م= 4200.83م2) وهذا يعني أن المساحة الفعلية في بداية القرن التاسع عشر كانت 1.94 مليون فدان وفقاً للقياس المعاصر وليس 1.5 أي أن إجمالي الزيادة في المساحة الزراعية حتى عام 1852 بلغ 2.22 مليون فدان (حنين، 1904: 110-107).

هناك اعتراف وتعامل رسمي من الدولة بالتعامل بالفائدة، ولم يسمح **الباشا** لنفسه بالتورط في الديون وحققت مصر في عهده اكتفاءً ذاتيًا في رأس المال، وبالرغم من تطلعه الدائم لمشروعات تنموية ضخمة كان يتجنب الدخول في مشروعات تفوق أعباؤها المالية موارد الدولة، وهذا ما جعل البعض يصف التنمية الاقتصادية في عهده بأنها كانت تنمية بلا ديون.

ومن النظر في السياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة يتضح أنها تتوافق مع الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي أي أنه يمكن القول إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو ما كان مطبقاً في هذا الوقت. وقد ظل الأمر على هذا النحو حتى تولي **سعيد باشا** الحكم 1854 الذي بدأ في الخروج عن هذا النظام والتوجه نحو النظام الاقتصادي الرأسمالي فبدأت الدولة في الاعتراف بالتعامل بالفائدة والتورط في الديون الداخلية والخارجية (أمين، 2012: 13-19)، وكذلك الخروج على فلسفة الملكية في الاقتصاد الإسلامي ومنع الاستفادة المجانية من الموارد غير المستغلة بالخروج على مبدأ الاستخلاف وحق التملك بالإحياء بإصدار قرار ببيع أراضي الأبعديات بالثمن بدلاً من تمكين من يرغب في القيام بعملية الاستصلاح منها بالمجان في حدود قدرته على القيام بعملية الإحياء، حيث بدأ بيع أراضي الأباعد بالثمن عام 1861 وتطور ليكون هو القاعدة العامة والاستثناء هو الإنعام سنة 1873، إلى أن توقف الإنعام تماماً سنة 1876، وقد تم إتاحة فرصة أخيرة لتملك أراضي المستبعدات مجاناً بشرط الاستصلاح سنة 1884 مما أدى إلى زيادة مساحة الأبعديات إلى المساحة الزراعية الكلية من 14% سنة 1863 إلى 29% سنة 1886.(الوكيل، 2007: 524) وبالرغم من انخفاض وتيرة الاستصلاح الزراعي نتيجة تحول الفلسفة الاقتصادية للدولة إلى نظرية تملك الدولة للأراضي والموارد غير المستغلة، وبيع الأراضي الموات لمن يرد الاستصلاح بدلاً من منحها لهم المجان، إلا أن القطاع الزراعي ظل يستحوذ على نسبة 45% من الدخل القومي قبل عام 1952 (إبراهيم، 2005: 1145). وقد حدثت تحولات جذرية عجلت من سرعة عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كاقتصاد تابع في عهد سعيد وإسماعيل، كنتيجة لتزايد الاعتماد على صادرات القطن والسيطرة الأجنبية بسبب الديون الخارجية (بصل، 2018: 37-38). وبذلك يمكن القول إن الاقتصاد المصري قد تحول من الاعتماد على النظام الاقتصادي الإسلامي إلى الاعتماد على النظام الرأسمالي، حتى وإن كان هذا التحول غير كامل حيث ظلت الأوقاف تقوم بدورها، وظل هناك تفرقة بين الملكية العامة وملكية الدولة، وظل جزء كبير من المجتمع يرفض التعامل بسعر الفائدة.

2- **التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية و انعكاساتها على هيكل الاقتصاد المصري القائم:**

قبل عام 1952 كانت الملكية العامة متواضعة وتكاد تقتصر على بعض المنشآت الصناعية في مجال تكرير البترول والمطابع الأميرية، والمصانع الحربية والورش الأميرية التابعة للوزارات المختلفة (إبراهيم، 2005: 1146). وكانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توليد الدخل القومي ضعيفة للغاية حيث بلغت 7.8%، 8.6%، 9.1% من الدخل القومي للسنوات 1950، 1951، 1952 على التوالي (على، 2011: 37- 38). وكانت ثورة يوليو 1952 نقطة تحول رئيسية في مسار الاقتصاد المصري فبالرغم من أن النظام الجديد في بدايته كان مُشجعًا للقطاع الخاص، وكان يرى أن الاستثمارات الأجنبية لها دورًا مُهمًا في حفز الاقتصاد، إلا أنه بدا واضحًا أن الدولة ستقوم بدور رئيسي في الاقتصاد خاصة في قطاع البنية التحتية وتمويل المشروعات الكبرى التي لن يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وأن التصنيع سوف يحتل الصدارة في أولويات النظام، وأن النموذج الذي سوف يتم اتباعه هو الإحلال محل الواردات للسلع الاستهلاكية، والدخول في الصناعات الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج. وقد أدى ضعف القطاع الخاص وامتناع الاستثمارات الأجنبية عن التدفق إلى مصر إلى تنامي دور الدولة كمستثمر رئيسي في محاولة لتحقيق التنمية الصناعية السريعة من خلال اتباع سياسة إحلال الواردات وحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية (بصل، 2018: 45). هذا وقد أدت ثورة يوليو 1952 إلى عدد من التحولات في الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد المصري، وسياسات التنمية الاقتصادية وهيكل الاقتصاد المصري، وهذا ما يمكن التعرف عليه على النحو التالي:

أ- **أثر التحول في فلسفة الملكية وسياسات الإصلاح الزراعي على هيكل الاقتصاد المصري القائم:**

سبق الإشارة إلى التحول في فلسفة الملكية للموارد الاقتصادية غير المستغلة حيث أصبحت الدولة تعتبر نفسها مالكاً لجميع هذه الموارد، ومن ثم يجب على من يرغب في الاستصلاح أو الاستفادة من هذه الموارد أن يسدد ثمنها أولاً، كما تدخلت الدولة عقب ثورة يوليو 1952 بتحديد حد أقصى للملكية الخاصة في القطاع الزراعي وذلك بصدور قوانين الإصلاح الزراعي. وقد أدت هذه السياسات إلى العديد من الآثار الاقتصادية على هيكل الاقتصاد المصري من أهمها ما يلي:

- **أثر التغير في فلسفة الملكية على هيكل الملكية في القطاع الزراعي:**

يوضح الشكل رقم (1) أثر التغير في فلسفة الملكية وسياسات الإصلاح الزراعي على هيكل الملكية في القطاع الزراعي في مصر منذ بداية القرن التاسع عشر حتى عام 2025:

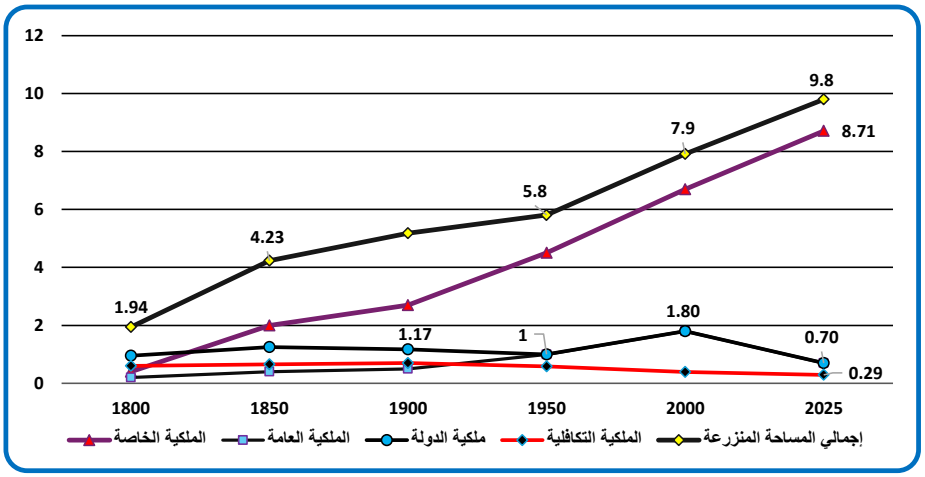


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المصادر التالية:
التقرير الإحصائي عن الأراضي المستصلحة خلال الفترة 1952: 2005/2004، شبكة الزراعة المصرية – عالم الزراعة، جدول رقم (10، 11، 13)، متاح، تاريخ الاطلاع: 2023/8/16، لينك: http://www.agricultureegypt.com/ArticleDetails.aspx?CatID=13a8f2e4-51bc-49bf-820c-302787450640&ID=c5b592ef-8413-4858-8f60-931e9a0bb72a
الوكيل، حمدي. (2007). «ملكية الأراضي الزراعية في مصر»، ص338، 339، 521، 524، 668.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «المساحة المنزرعة»، تاريخ الاطلاع: 2025/5/31، لينك: https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6151&ind_id=2361

**شكل رقم (1) تطور نصيب أنواع الملكية للأراضي الزراعية في مصر خلال الفترة 1800: 2025 بالمليون فدان**

يتضح من الشكل (1): وجود تغير هيكلي في أشكال الملكية للأراضي الزراعية في مصر بالتوافق مع تغير النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدولة، حيث بدأت الفترة الأولى 1800: 1850 بوجود خمسة أنواع للملكية في الاقتصاد المصري وفقًا لفلسفة الاقتصاد الإسلامي هي: الملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة، والملكية التكافلية (الأوقاف)، بالإضافة إلى ملكية الاستخلاف كإطار عام يشمل كل الموارد المستغلة وغير المستغلة. ومع تحول فلسفة الاقتصاد المصري نحو الرأسمالية بداية من عام 1854 ازدادت أهمية الملكية الخاصة ونصيبها من إجمالي الملكية المستغلة، مع انخفاض كبير في حركة الاستصلاح الزراعي كنتيجة لإلغاء حق الاستخلاف والتملك بالإحياء وبيع الأراضي غير المستغلة لمن يرغب في الاستصلاح بدلاً من إعطائها لهم بالمجان وفقًا لفلسفة الاقتصاد الإسلامي. هذا بالإضافة إلى انخفاض نصيب الملكية التكافلية وملكية الدولة والملكية العامة وفقًا للتغيرات في الفلسفة والنظام الاقتصادي للدولة، إلى أن تم الدمج بين الملكية العامة وملكية الدولة مع التوجه الاشتراكي للدولة، الذي تبعه انخفاض في نصيب الملكية التكافلية كنتيجة لحل الأوقاف الأهلية، ومصادرة جزء كبير من ممتلكات الأوقاف سنة 1952 ونقل تبعيتها للحكومة. كما شهد نصيب ملكية الدولة (العامة) ارتفاعًا ملحوظًا نتيجة الدمج بين الملكية العامة وملكية الدولة، والاتجاه الاشتراكي للدولة الذي ترتب عليه تأميم ومصادرة بعض الممتلكات.

كما شهد إجمالي المساحة الزراعية ارتفاعًا ملحوظًا وزيادة في وتيرة الاستصلاح الزراعي ليرتفع إجمالي المساحة المزروعة من 5.8 مليون فدان عام 1950 إلى 7.9 مليون فدان عام 2000 نتيجة التطور التكنولوجي، وبناء السد العالي الذي أدى إلى انكشاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية سهلة الاستصلاح، ومكن من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي. كما كان هناك ارتفاعًا ملحوظًا في نصيب الملكية الخاصة نتيجة بيع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصغار المزارعين وفقًا لقوانين الإصلاح الزراعي، منها 184411 فدانًا كانت تتبع بعض المؤسسات المختلفة، 29755 فدانًا كان حصيلة أراضي لطرح النيل (غازي، 2023). أما الفترة من أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين والتي شهدت الانفتاح الاقتصادي وسياسات التكييف الاقتصادي والتثبيت الهيكلي والعودة مرة أخرى إلى فلسفة النظام الرأسمالي، فقد شهدت تنامي دور الملكية الخاصة وانخفاض ملكية الدولة (العامة) واستقرار في الملكية التكافلية.

- **تراجع الدور الريادي لقطاع الزراعة و انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تفتت الملكية الزراعية وتز ايد تكاليف الإنتاج:**

تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد زراعي في منتصف القرن العشرين إلى اقتصاد متعدد الملامح (زراعي- صناعي- خدمي) دون ريادة واضحة أو ميزة نسبية لأي قطاع، هذا ولم يكن تراجع الدور الريادي للقطاع الزراعي نتيجة لنهضة حقيقية في القطاع الصناعي أو الخدمي وزيادة الاهتمام بهما، بقدر ما كان يعود إلى فقدان القطاع الزراعي لمقومات نجاحه وريادته في الفترات السابقة. وفيما يلي تحليل لأهم العوامل التي أدت إلى تراجع دور القطاع الزراعي والمتعلقة بالملكية:

- **أدى تحديد وتخفيض سقف الملكية الخاصة في هذا القطاع إلى تفتت الملكية الزراعية بفعل الميراث خاصة مع زيادة معدلات النمو السكاني**، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وتناقص الاستفادة من مزايا الإنتاج بالحجم الكبير، ففي حين تشير التقارير الدولية إلى أن المساحات أقل من 1 هكتار (2.4 فدان) غير كافية لكسب دخل كافي، حيث تمكن من استخدام محدود للتكنولوجيا الحديثة في الزراعة، والري، والصناعات الزراعية، والخدمات التسويقية (برنامج الاتحاد الأوروبي، 2016)، بلغت نسبة الحيازة الزراعية أقل من فدان 43% من إجمالي الحيازة عام 2000 بدلاً من 21.4% عام 1950، 26.4% عام 1960، وكنتيجة لهذا التفتت تهدر نسبة تقدر بـ 12% من المساحة الزراعية كسكك وحدود وفواصل بين الحيازات، وهذا ما أدى إلى ضعف القدرة على تحديث الأنشطة الزراعية والارتقاء بالإنتاجية الزراعية (وزارة الزراعة، 2009: 21) حيث إن ارتفاع معدل تفتت الحيازة الزراعية يعرقل تبني طرق زراعية حديثة.
- **تحول الاستثمار الزراعي إلى استثمار عقاري:** أدى عدم إتاحة الفرصة للأفراد في الاستفادة من حق الاستخلاف والتملك بالإحياء إلى زيادة المساحة الزراعية بمعدلات أقل من الطلب عليها، مما أدى إلى حدوث ارتفاع مضطرد للقيمة الإيجارية والبيعية للأراضي الزراعية، وتحول الاستثمار الزراعي إلى استثمار عقاري يهدف إلى الاستفادة من ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بدلاً من الاستثمار في زراعتها، حيث تحرك سعر بيع الأراضي الزراعية من ثمن يعادل ثلاثة أضعاف القيمة الإيجارية لها سنة 1867 إلى عشرة أضعاف القيمة الإيجارية سنة 1952، ثم إلى ما يعادل من 20 إلى 25 مثل الضريبة سنة 1970 (الوكيل، 2007، 526)، وما يقارب 140 ضعف القيمة الإيجارية سنة 2016، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة الإيجارية ليست ثابتة، وقد كان لهذا التفاوت والارتفاع في أسعار الأراضي الزراعية العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد المصري من أهمها؛ زيادة وتيرة الارتفاع في أسعار الأراضي الزراعية، ودوران كميات كبيرة من رؤوس الأموال داخل هذا الإطار كان من الممكن أن تحدث طفرة كبيرة في زيادة المساحة الزراعية لو تم استخدامها في الاستصلاح الزراعي. وارتفاع تكاليف الإنتاج لكافة المحاصيل الزراعية، وتباطؤ في استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة التي غالباً لا تتناسب إلا مع المساحات الواسعة، وفقدان القطاع الزراعي ميزة نسبية وتنافسية مهمة على المستوى المحلي والدولي. وكذلك انخفاض ربحية العاملين في القطاع الزراعي والهجرة من الريف إلى المدن؛ نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي وصغر حجم الحيازات وتفتتها، مما أدى إلى هروب العمال من العمل في هذا القطاع إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، والهجرة من الريف إلى المدن، ولجوء العاملين في هذا القطاع إلى العمل في أنشطة إضافية للوفاء باحتياجاتهم اليومية، مما أثر على قدرتهم على الوفاء بمستلزمات الزراعة، ومن ثم انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية. وكذلك انكماش الرقعة الزراعية حيث أدى تفتت المساحة الزراعية خاصة الأراضي القديمة في الوادي والدلتا، وصغر حجم العائد المتوقع منها إلى قيام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بتبويرها وبيعها كأراضي بناء لتحقيق عائد أعلى من العائد المتوقع في حالة زراعتها (الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، متاح: 1). كما أدى تفتت الملكية الزراعية إلى إعاقة الإدارة الرشيدة للموارد المائية، حيث إن الري بالغمر يستهلك ويهدر كميات كبيرة من المياه مقارنة بطرق الري الحديثة كالتنقيط والرش المحوري المطبقة في الملكيات الكبيرة.

- **نشأة عدد من المشكلات التي تحد من كفاءة القطاعات الاقتصادية الأخرى:**

ترتب على التحول في فلسفة الملكية واتباع نظرية تملك الدولة للموارد الاقتصادية غير المستغلة نشأة عدد من المشكلات التي تحد من كفاءة القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد المصري، من أهمها؛ الارتفاع المضطرد للقيمة الإيجارية والبيعية للأراضي السكنية وأراضي البناء مما أثر على الحياة الاقتصادية بصفة عامة، حيث أدى إلى استيعاب مدخرات الأفراد لفترة كبيرة من الزمن، ومن ثم حرمان الاقتصاد من القوة الدافعة واختزالها في المضاربات العقارية، وهذا

ما أدى إلى زيادة الإحساس بالفقر والعوز نتيجة تآكل الأجور والمدخرات، ومن ثم زيادة المطالبات برفع الأجور، وانقضاء حياة الفرد داخل المجتمع في محاولة الحصول على مسكن ملائم له ولأفراد أسرته، دون التفكير في تكوين مدخرات استثمارية تدر له عائد في المستقبل. وكذلك لجوء المواطنين إلى التوسع الرأسي بدلاً من الأفقي، والبناء بالمخالفة، ومن ثم انتشار المناطق العشوائية، وتركز السكان في مناطق معينة، وتزايد مشاكل الصحة، والتلوث، والازدحام والتكدس المروري، وانهيار شبكات الطرق والصرف الصحي. بالإضافة إلى تحول النشاط السكني إلى استثمار عقاري للاستفادة من الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والعقارات السكنية، مما أدى إلى زيادة التكاليف الاستثمارية، سواء من حيث الزيادة في تكلفة الأراضي والمنشآت التي يقوم عليها المشروع، أو تكلفة العمالة، أو تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية المحلية التي تأثرت بالتغير في أسعار الملكية، وهذا ما أثر على تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات، والقدرة التنافسية للمشروعات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

**ب- التحول في سياسة الدولة تجاه الأوقاف و أثره على هيكل الاقتصاد المصري القائم:**

قامت الدولة في أعقاب ثورة يوليو 1952 بوضع جميع الأوقاف المَلَكِية تحت نظارة وزارة الأوقاف، وهذا ما ترتب عليه مصادرة مساحة تتراوح بين 120: 130 ألف فدان كانت تحت إدارة ديوان الأوقاف المَلَكِية، من بينها 75804 فدان أوقاف خيرية ما كان ليدركها الحل وفقًا لقانون حل الأوقاف الأهلية (غانم، 1998: 462). كما تم حل الأوقاف الأهلية وقسمة أعيانها على مستحقيها والإبقاء فقط على الوقف الخيري، ومنع إنشاء أوقاف جديدة على غير أوجه البر (السدحان، 2009: 258)، وقد ارتبط هذا الإجراء المبكر بسياسة الإصلاح الزراعي لبيان أنصبة المستحقين في الأراضي الموقوفة ليدخلها في حساب ملكية الأفراد حتى يتحدد موقفهم من قانون الإصلاح الزراعي، حيث كان هناك ما يقرب من نصف مليون فدان موقوفة وقفًا أهليًا ومشتركًا، وكان بقاء الأوقاف الأهلية يعني أن الإصلاح الزراعي سيفقد نتائجه ويفشل (Hazem, 2012: 114)، كما تم وضع جميع الأوقاف الخيرية تحت نظارة وزارة الأوقاف وتنازلت وزارة الأوقاف عن المؤسسات التابعة لها فتنازلت عن مدارسها لوزارة التعليم، وعن مستشفياتها لوزارة الصحة، وعن المؤسسات الاجتماعية للشئون الاجتماعية، وسلمت جميع ما تمتلكه من المباني الاستغلالية والأراضي الفضاء والأراضي الزراعية داخل نطاق المدن إلى المجالس المحلية والمحافظات، على أن تقوم المجالس المحلية باستغلالها والتصرف فيها لحساب الوزارة (محمد، 2006: 28).

وقد أدت هذه الإجراءات وغيرها إلى توقف شبه تام لحركة الإيقاف وإضعاف دور الأوقاف والقطاع الخيري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما ترتب عليه عدد من الآثار على هيكل الاقتصاد المصري، من أهمها زيادة الدور الاقتصادي للدولة، ومسئوليتها في الحياة الاقتصادية؛ حيث تكفلت الدولة بنفقات قطاع التعليم، والصحة، والنفقات الاجتماعية التي كان القطاع الخيري يتكفل بجزء كبير منها، مما ترتب عليه؛ تضخم الجهاز الإداري للدولة، وزيادة النفقات العامة التي انعكست في صورة عجز دائم ومستمر في الموازنة العامة للدولة. بالإضافة إلى توسع الدولة في برامج الدعم الذي أصبح أحد أهم المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في مصر؛ بما ترتب عليه من زيادة في الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، وحد من قدرتها على توجيه مواردها نحو المشروعات التي تخدم التنمية الاقتصادية، حيث يستحوذ الدعم على نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة. وما ترتب عليه من تشوهات سعرية وانتشار الفساد وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

**ج- التحول إلى الاشتراكية وقيام الدولة بدوررئيسي في عملية التنمية الاقتصادية:**

تبنت الدولة عقب ثورة يوليو 1952 سياسة الحرية الاقتصادية حتى عام 1956 وبالرغم من أن النظام الجديد كان مشجعاً للقطاع الخاص وكان يرى أن للاستثمارات الأجنبية لها دورًا مُهمًا في حفز الاقتصاد، إلا أن ذلك لم يبدي نفعًا فلم يزد إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1954: 1958 عن 1.9 مليون جنيه (الزهيري، 2019: 100)، كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وإعلان قيادة الثورة نيتها في القضاء على كبار الملاك، وقد أدى ضعف القطاع الخاص وامتناع الاستثمارات الأجنبية عن التدفق إلى مصر إلى تنامي دور الدولة كمستثمر رئيسي والتوجه إلى الاشتراكية في محاولة لتحقيق التنمية الصناعية السريعة من خلال اتباع سياسة إحلال الواردات وحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية (بصل، 2018: 37- 45). ويمكن التعرف على أثر هذه التحولات على هيكل الاقتصاد المصري القائم على النحو التالي:

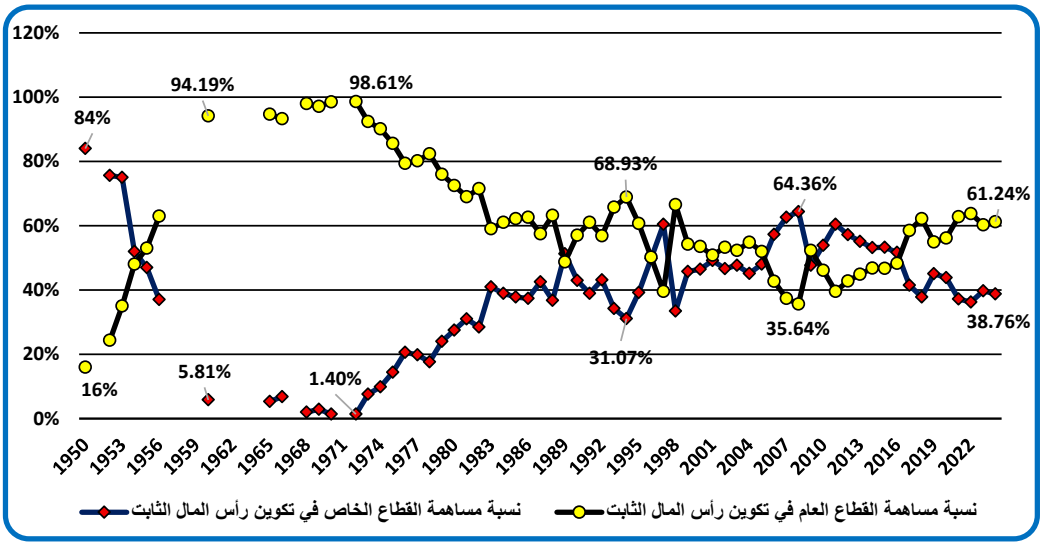


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات:

محمود، صلاح الدين فهمي. (1987). «**أثر الإنفاق الاستثماري العام على التنمية الاقتصادية دراسة كمية من خلال خطط وبرامج الدولة التنموية في الفترة 1960/59: 85/ 1986**»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، م 78، ع 410، ص317.

العيسوي، إبراهيم. (2007). «**الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**»، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 762.

بيانات البنك الدولي، **مؤشرات التنمية**، «**مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت**»، 2025/6/8، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.CN?locations=EG&view=chart

**شكل رقم (2) نسب مساهمة القطاع العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1950: 2024**

يتضح من الشكل (2)؛ أن القطاع الخاص كان يقوم بالدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية قبل ثورة 1952 حيث كان يستحوذ على نسبة 84% في تكوين رأس المال الثابت عام 1950، أما بعد الثورة والتحول الاشتراكي وإجراءات الإصلاح الزراعي والتأميم انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى 5.8% عام 1960، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمار العام إلى 94.2%، 98.61% للسنوات 1960، 1972، أي الاعتماد شبه الكامل على القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في ظل ظروف الحرب، ومع التغير في الفلسفة والسياسات الاقتصادية نحو الانفتاح الاقتصادي بإصدار القانون 43 لسنة 1974 الذي كان يهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي الخاص، والذي نص على أن أي مشروع سوف يتم الموافقة عليه سيعتبر تلقائيًا جزء من القطاع الخاص، حتى وإن كان يشارك فيه القطاع العام (محروس، 2023: 542-543)، انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي بصورة تدريجية لتصل إلى 71.5% عام 1982 ثم انخفضت بنسبة كبيرة لتصل وتستقر عند حدود 60% بمتوسط عام 59.1% للفترة 1983: 1991، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنها تظل نسب مرتفعة مقابل 30% في الدول المتقدمة (محمد عمر، 2004: 38).

وبالرغم من تطبيق سياسة التكيف الاقتصادي والتثبيت الهيكلي في بداية التسعينيات إلا أن نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي ظلت في حدود 58.3% خلال الفترة 1992: 1998، ثم انخفضت إلى مستوى 50.1% خلال الفترة 1999: 2007، لتصل إلى 35.3% عام 2008 نتيجة لسياسة التقشف والتوسع في خصخصة القطاع العام 2008. هذا وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت لتصل إلى 52.2%، 46.1% للسنوات 2009، 2010 تعويضًا للآثار المترتبة الأزمة المالية العالمية 2008، لتهبط إلى مستوى 39.6% عام 2011 وتستمر في الارتفاع التدريجي لتصل إلى 61.2% عام 2024 نتيجة تدخل الدولة لتعويض النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة 2011، والآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وتوجه الدولة للقيام بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية مرة أخرى، وسط تكهنات ومطالبات بإعادة تطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### 3- الانفتاح الاقتصادي و أثره على هيكل الاقتصاد المصري القائم:

كانت حرب 1973 من الأحداث الأكثر تأثيرًا في البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري، حيث أعقبها تطبيق سياسة انفتاح اقتصادي، وكان لهذا التحول في السياسات الاقتصادية عدة آثار على هيكل الاقتصاد المصري من أهمها:

أ- **زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي على حساب مساهمة القطاع العام، و انفتاح المجتمع المصري على الخارج ونشر ثقافة الاستهلاك خاصة مع الزيادة الكبيرة في أعداد العاملين بالخارج في دول الخليج وغيرها، ويوضح الشكل التالي أثر التغير في ثقافة الاستهلاك على معدلات الادخار مقارنة بمتوسط معدلات الادخار لدول الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها.**

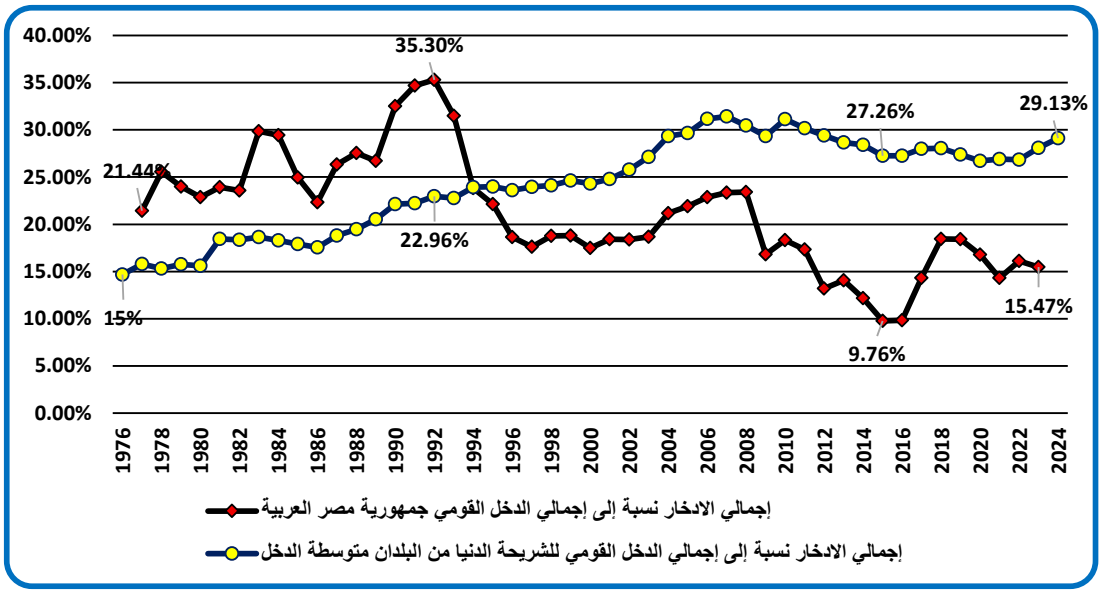


**المصدر**؛ من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية، بيانات الادخار كنسبة إلى الدخل القومي، 2025/6/9، لينك: https:// data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.GN.ZS?locations=XN&view=chart

**شكل رقم (3) معدلات الادخار كنسبة إلى الدخل القومي في مصر والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها في الفترة 1976: 2024**

يتضح من الشكل (3) أنه بالرغم من أن نسبة الادخار إلى الدخل القومي في مصر كانت أكبر من مثيلتها في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها وذلك طوال الفترة 1977: 1993، حيث وصلت إلى 35.3% عام 1992 مقابل 22.9% لمتوسط الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، وبالرغم من ميل معدلات الادخار في مصر إلى الزيادة خلال السنوات السابقة، إلا أنها اتجهت إلى الانخفاض بمعدلات كبيرة بداية من عام 1993، مما يدل على ارتفاع درجة الميل الحدي للاستهلاك في مصر عن نظيره في الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل، وبالرغم من أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لم يبدوا جليًا إلا بعد عام 1993 إلا أن أصوله تبدأ من بداية فترة الانفتاح الاقتصادي والتغير التدريجي في السلوك الاستهلاكي، والزيادة في الدخل المتولدة عن الزيادة في تحويلات العاملين بالخارج والزيادة في أسعار البترول بعد الحرب، وإعادة افتتاح قناة السويس عوامل حافظت على مستويات الادخار طوال الفترة 1976: 1992، وهذا سرعان ما انكشف بعد حرب الخليج الأولى وعودة عدد كبير من المصريين العاملين بالخارج الذين عادوا بأنماط استهلاكية جديدة ساهمت في تغير الثقافة الاستهلاكية للمجتمع المصري، مما أدى إلى ضعف معدلات الادخار لتسجل 15.4% من الدخل القومي عام 2023 مقارنة بـ 28.1% للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل بفارق 12.6% بمتوسط عام 9.7% للفترة من 1994: 2023 وهي نسبة ليست بالقليلة، وتشير إلى مدى التغير في توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والادخار.

ب- **تغير الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي: حيث اتجه الاقتصادي المصري عقب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى الزيادة في الوزن النسبي لقطاع الخدمات والصناعة على حساب الوزن النسبي لقطاع الزراعة، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:**

يتضح من الشكل (4) تزايد الوزن النسبي لقطاع الخدمات في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة ليرتفع من 41.19% عام 1960 إلى 51.3% عام 2023 بمتوسط عام 52% للفترة 2012: 2024، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى الانفتاح الاقتصادي وإعادة افتتاح قناة السويس وزيادة الاستثمار في قطاع السياحة، إلا أن طبيعة القطاع

الخدمي تجعل من الصعب اعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد أو قاطرة للنمو من الناحية الفنية وفقًا لمعايير التشابكات القطاعية، ومن ثم يمكن اعتبار القطاع الذي يليه هو القطاع الرائد،(مهدي، 2013، 306) كما يلاحظ الانخفاض المستمر في مساهمة القطاع الزراعي في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت من 45% عام 1950 إلى 28% عام 1960، لتصل إلى 10.6% عام 2023، ثم ارتفعت إلى 13.7% عام 2024. بينما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي من 7.8% عام 1950 لتصل إلى 21.56%، 39.9% للسنوات 1960، 2014، ثم انخفضت لتصل إلى 32.56% عام 2024 بمتوسط عام 35% للفترة 2012: 2024. وبالرغم من وجود عدة قطاعات فرعية رائدة داخل قطاع الصناعي من حيث معايير التشابك القطاعي وهي قطاع الغزل والنسيج، ومنتجات البترول، والصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية، إلا أن ذلك لم يعطي الميزة المطلقة لقطاع الصناعة لريادة الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية والتخلص من فلسفة وسياسات النمو المتوازن التي بدأ تطبيقها في ستينيات القرن العشرين، والاتجاه نحو تطبيق سياسة الدفعة القوية وفق نظرية هيرشمان والتركيز على قطاع واحد أو عدة قطاعات لتكون رائدة لعملية التنمية الاقتصادية (مهدي، 2013: 306). ويمكن تفسير قصور القطاع الصناعي عن تحقيق هذا التميز بالاعتماد الكبير على استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الخارج.

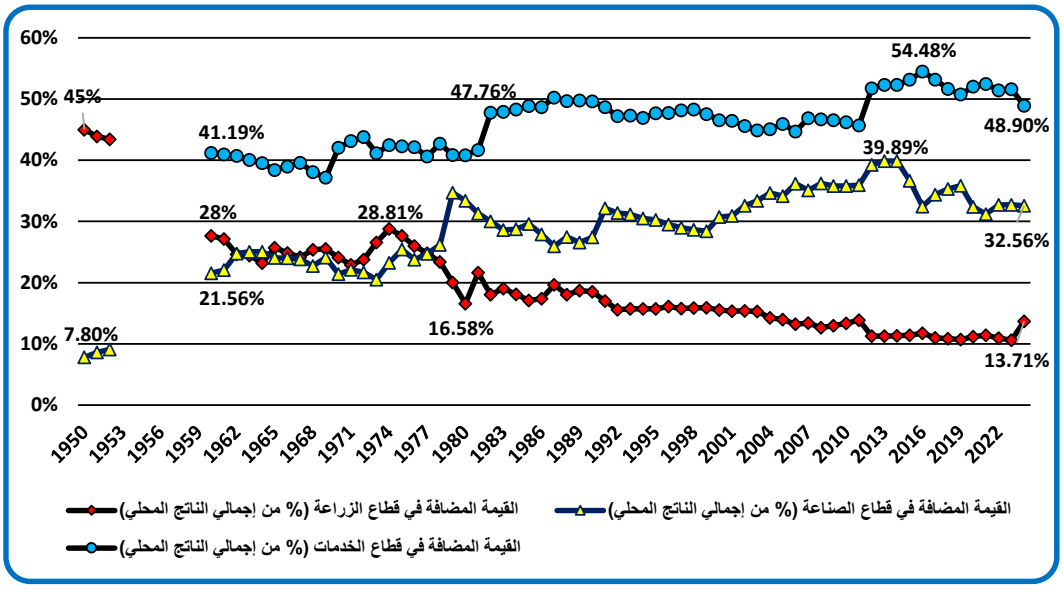


**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية، بيانات المساهمة القطاعية في توليد القيمة المضافة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2025/7/29، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS?locations=EG&view=chart

**شكل رقم (4) القيمة المضافة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1950: 2024**

**تجدر الإشارة** إلى أن هذا التحول وارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي من أهم أسباب شدة تأثر الاقتصاد المصري بالتقلبات الخارجية في الوقت الراهن.

### 4- سياسات الإصلاح الاقتصادي بعد ثورة يونيو 2013 و آثارها على هيكل الاقتصاد المصري القائم:

شهدت مصر خلال الفترة 2011: 2016 فترة تقلبات سياسية استلزمت تدخل الدولة للقيام بدور رئيسي للحفاظ على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، تبع ذلك الاعتماد على القوات المسلحة للقيام بمشروعات تنموية طموحة، بهدف الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق قفزة تنموية، وهذا ما ترتب عليه ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 38.1% عام 2011 إلى 58% عام 2017، 74.48% عام 2023، هذا ومع توالي الأزمات مثل أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية تبنت مصر عدة برامج للإصلاحات الهيكلية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتستهدف استكمال برنامج الإصلاح الهيكلي 2021، وبرنامج تسييل أصول بقيمة 10 مليار دولار سنويًا، تزامنًا مع إطلاق حزمة من الحوافز الاستثمارية، وتطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية، وتحسن مناخ المنافسة، وأصدرت الدولة وثيقة لتحديد سياستها تجاه الأصول المملوكة لها، ومدى تدخلها في الأنشطة الاقتصادية، تضمنت تعزيز الشراكة

بين القطاعين العام والخاص في بعض القطاعات والصناعات والتخارج من أنشطة أخرى، بما يضمن تحقيق مستهدفات السياسة الاقتصادية التي تضمنت رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتنظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي كمستثمر وفاعل اقتصادي في القطاعات والمجالات ذات الطابع التنموي التي لا تلقى قبولاً من القطاع الخاص (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: 2،2023). وهذا يعنى أن السنوات القليلة المقبلة سوف تشهد تراجعًا كبيرًا في نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع الخاص، كما تضمنت الوثيقة آليات لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وتشجيع القطاع الخاص من أهمها؛ طرح الأصول المملوكة للدولة سواء بشكل كلي أو جزئي بالبورصة المصرية لتوسيع قاعدة الملكية والتحول إلى شركات مساهمة، وضخ استثمارات جديدة للقطاع الخاص في هيكل ملكية قائم للدولة كدخول مستثمر استراتيجي، عقود الشراكة مع القطاع الخاص (رئاسة مجلس الوزراء، 2022: 12). أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرائدة فقد استهدفت رؤية مصر 2030 زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 70%، وزيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي (وزارة التخطيط والمتابعة، رؤية مصر 2030: 19).

**يستخلص من ذلك:** مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحولات بين النظم الاقتصادية المعروفة التي يقوم كل منها على فلسفة اقتصادية مستقلة، بداية من النظام الاقتصادي الإسلامي ثم الرأسمالي ثم الاشتراكي ثم العودة مرة أخرى إلى الانفتاح الاقتصادي والنظام الرأسمالي في محاولة لتكوين نظام مختلط يجمع بين مزايا النظام الرأسمالي والاشتراكي، إلا أن الاقتصاد المصري خلال هذه التحولات لم يكن يحقق التخارج الكامل والانتقال من نظام اقتصادي لأخر، بمعنى أن هناك بعض القطاعات داخل الاقتصاد كانت ولاتزال تعمل وفق فلسفة اقتصادية تختلف عن الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي المتبع خلال الحقب الزمنية المختلفة، ونظراً لكثرة التحولات بين الفلسفات والنظم الاقتصادية المختلفة تم إنشاء اقتصاد هجين يقوم على فلسفات اقتصادية متعددة، غير مترابط في أجزائه ويعاني من اختلالات اقتصادية متعددة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد هوية الاقتصاد المصري والفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها

### *ثالثًا - تقدير أثر النظام الاقتصادي القائم على فلسفات متعددة على جهود التنمية الاقتصادية في مصر*

مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحولات بين النظم الاقتصادية المعروفة من نظام اقتصادي إسلامي إلى اقتصاد رأسمالي ثم اشتراكي ثم العودة مرة أخرى إلى الرأسمالية من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وقد اتسمت هذه التحولات بالتخارج غير الكامل عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر ومن فلسفة اقتصادية إلى أخرى، مما ترتب عليه نشأة اقتصاد هجين لا يمكن وصفه بنوع من النظم الاقتصادية المعروفة (إسلامي - رأسمالي - اشتراكي) كما لا يمكن وصفه بأنه اقتصاد مختلط لأن خصائصه تختلف عن خصائص النظم الاقتصادية المختلطة. كما أدت التحولات في الفلسفة والسياسات الاقتصادية إلى عدم وجود إطار فلسفي واضح للاقتصاد المصري ونشأة اقتصاد متعدد الملامح والخصائص والصفات متضارب في تكوينه الهيكلي، فكيف لاقتصاد اتجه نحو الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي منذ ما يقرب من نصف قرن وطبق عدة برامج للإصلاح والتكيف الهيكلي، أن تزيد فيه نسبة مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي عن 71% في 2022، ويتم فيه تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية من قبل الدولة بصورة مباشرة، وتتدخل فيه الدولة لتحديد مستويات أسعار بعض المنتجات وإجبار المنتجين على توريد جزء من منتجاهم الزراعية للحكومة بأسعار منخفضة، وتشكل برامج الدعم العيني والنقدي نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي، ويعتمد في السياسة النقدية على سعر الفائدة كأداة رئيسية لتجميع المدخرات وتوجيه الاستثمارات في الوقت الذي تعتقد فيه نسبة كبيرة من المجتمع عدم جواز التعامل بسعر الفائدة أو على الأقل شبهة التحريم.

هذا ويمكن القول أن التجربة الناصرية نظرت إلى الاشتراكية في أضيق معانيها باعتبارها ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، أما تجربة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس السادات اختصرت الرأسمالية في تحرير علاقات الإنتاج بحذر وتخلي الدولة تدريجيًا عن ملكية أدوات الإنتاج، وتشجيع رأس المال الأجنبي، وهذا الاختزال المخل للقوانين التي تحكم الاقتصاد الرأسمالي وديناميكية عمله وآليات التراكم داخله كان باعثًا على خلق اقتصاد مهجن يجمع بين آفات النظام الرأسمالي وسلبيات النظام الاشتراكي، إضافة إلى الفشل التاريخي للرأسمالية كنمط للتنمية في البلدان النامية، لكونها لا تؤدي إلى استقلال الرأسمالية المحلية بسوقها بل تربطها برباط وثيق برأس المال العالمي، بحيث تتكامل معه تحت هيمنة الاحتكارات الدولية، في الوقت الذي تزيد فيه حدة الاستقطاب الداخلي مما يدفع بأجزاء مهمة من السكان إلى أوضاع هامشية. كما أن

سياسة الانفتاح الاقتصاد لم تستطع إنهاء دور الدولة الاقتصادي، فبالرغم من تخلي الدولة تدريجيا عن بعض التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية إلا أن ذلك لم يؤد إلى إضعاف دورها في الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي (محروس، 2023: 543). بالإضافة إلى فشل الانفتاح الاقتصادي في تحقيق أهدافه في نقل رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا وأنتج اقتصاداً مشوشاً منقسماً إلى عدة أجزاء لكل منها قواعده الخاصة وآلياته، وسط نمو للأنشطة الطفيلية وتوسع للاقتصاد الخفي وارتفاع الاستهلاك التفاخري، وأصبح الاقتصاد المصري أكثر تبعية للاقتصاد العالمي في ظل تفاقم الديون الخارجي وارتفاع تكاليف خدمته وتفاقم العجز في الميزان التجاري (محروس، 2023: 556).

يستخلص من العرض السابق ومن خلال تتبع حالة الاقتصاد المصري والفلسفة التي يقوم عليها أنه بالرغم من نجاح بعض التحولات بين النظم الاقتصادية في الفلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1952: 2025 في تحقيق دفعة تنموية مؤقته، إلا أن عدم الاستقرار والثبات في الفلسفة الاقتصادية والتغيرات في السياسات الاقتصادية المطبقة أدت إلى خلل في هيكل الاقتصاد المصري، ونشأة اقتصاد مشوه على النحو الذي يستحيل معه النجاح في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تنتقل بها مصر من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة، ما لم يتم إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد وفقًا لفلسفة اقتصادية واضحة، ويظل أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل الظروف الراهنة هو تحقيق دفعة تنموية مؤقته سرعان ما يتلاشى تأثيرها بمجرد التغير في السياسات الاقتصادية التوسعية والإنفاق الحكومي. ويمكن الاستشهاد على ذلك بما يلي:

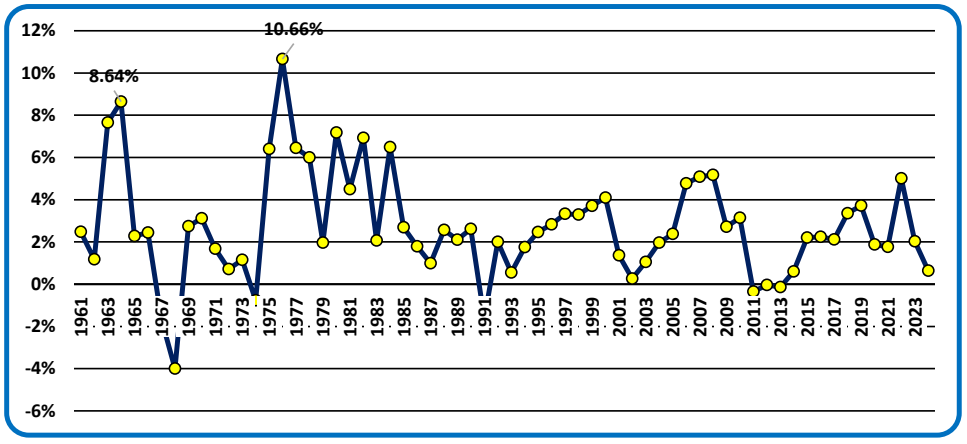


**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية، بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، 2025/8/2، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KN?locations=EG&view=chart

**شكل رقم (5) تطور معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال الفترة 1961: 2024**

**يتضح من الشكل رقم (5):** تطور معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة، ومن خلال الشكل البياني يتضح أن معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج تتأثر بشكل كبير بنهج السياسات الاقتصادية التوسعية غير أنها لا تكاد تحافظ على معدلات النمو في الفترات التي تتغير فيها السياسات الاقتصادية للدولة عن النهج التوسعي، فبالرغم من وصول معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمعدلات قياسية خلال فترة تطبيق الخطة الخمسية الأولى 1961: 1965، حيث بلغ معدل النمو 7.65%، 8.64% للسنوات 1963، 1964، إلا أنه انخفض إلى ما دون 2.5% للسنوات التالية ليحقق معدلات سالبة وصلت إلى -1.67%، -4% للسنوات 1967، 1968 على التوالي نتيجة للحرب المصرية الإسرئيلية، وبالرغم من التحسن النسبي في السنوات التالية إلا أنها لم تصل إلا المعدلات القياسية السابقة إلا بعد انتها حرب أكتوبر 1973 وبداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي مستفيدة بالزيادة في أسعار البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وقد استمر الاقتصاد المصري في معدلات نمو جيدة في نصيب الفرد من الناتج طوال الفترة 1975: 1984 بمتوسط عام 5.86% وتعد هذه الفترة فترة انفتاح اقتصادي وتطبيق سياسة اقتصادية توسعية، ومع الأزمة المالية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين والحد من الاندفاع نحو تطبيق سياسات توسعية انخفضت معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج

ليبلغ المتوسط العام لها 2.13% خلال الفترة 1985: 1990 لتحقق معدل سالب بلغ 1.62% عام 1991 مع بداية تطبيق السياسة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، بمتوسط عام 0.67% للسنوات 1991: 1994.

ومع انتهاء فترة تطبيق السياسة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ارتفعت معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج لتصل إلى 4.1% عام 2000 بمتوسط عام 3.45% للسنوات 1995: 2000، لتنخفض مرة أخرى متأثرة بالسياسة الانكماشية خلال الفترة 2001: 2004 بمتوسط عام 1.16%. ومع العودة إلى تطبيق سياسة توسعية خلال الفترة 2005: 2010 ارتفعت معدلات النمو في نصيب الفرد لتصل إلى 5.17% عام 2008 بمتوسط عام 3.88% خلال هذه الفترة، لتحقق معدلات سالبة في الثلاث سنوات التالية نتيجة لثورة 2011، ومع التعافي من أثار الثورة والتوجه إلى السياسة التوسعية ارتفعت معدلات النمو في نصيب الفرد لتصل إلى 3.72% عام 2019 بمتوسط عام 2.37% خلال الفترة 2014: 2019، لتنخفض مرة أخرى نتيجة لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وتعاود الارتفاع لتصل إلى 5.02% عام 2022 ثم الانخفاض نتيجة التحول في السياسات الاقتصادية نحو السياسة الانكماشية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها مصر.

**يُستنتج من ذلك** أن معدلات النمو والتنمية الاقتصادية مُعبرًا عنها بمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية تتأثر تأثرًا كبيرًا بتوجهات السياسات الاقتصادية المتبعة، ففي حين أنها تتجه إلى الارتفاع بنسب كبيرة في ظل تطبيق سياسات توسعية إلا أنها لا تحافظ على هذه المعدلات عند التحول عن هذه السياسة، بل أنها تتجه سريعاً لتحقق معدلات سالبة عن تطبيق سياسات انكماشية، وهذا ما يرجعه البحث إلى وجود خلل في هيكل الاقتصاد المصري نتيجة لتعدد الفلسفات التي يقوم عليها، التي نشأة نتيجة التحولات بين النظم المختلفة والتخارج غير الكامل عند الانتقال من تطبيق نظام اقتصادي إلى أخر، مما انتج اقتصاد مشوه إلى درجة يستحيل معها الحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية إلا في حالة الاستمرار في تطبيق سياسات توسعية، وهذا ما تعجز الدول عن تحقيقه، لما له من تأثير على حجم الإنفاق والدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة. وهذا ما يعني العجز عن الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية تنتقل بها مصر من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة، ما لم يتم إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد وفقًا لفلسفة اقتصادية واضحة.

## النتائج والتوصيات

تم من خلال البحث استعراض وتحليل أثر التحولات في فلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية على هيكل الاقتصاد المصري، واختبار فرضيات الدراسة وقد توصل البحث إلى ثبات الفرض القائل بأن التحولات المتكررة في فلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية أدت إلى نشأة اقتصاد قائم على فلسفات متعددة وعدم وجود إطار فلسفي واضح وثابت للتنمية الاقتصادية في مصر، كما توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

1- أدت التحولات المتكررة في فلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية إلى نشأة هيكل اقتصادي غير مترابط وغير متكافئ، لا يساعد على نجاح جهود التنمية الاقتصادية واستقرار معدلات النمو لفترة طويلة من الزمن، ومن ثم اقتصار جهود التنمية على مجرد تحقيق دفعة تنموية لا أكثر دون الوصول إلى تنمية حقيقية ثابتة ومستمرة.

2- إن النجاح في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية دائمة ومستمرة في مصر، يتطلب وضع استراتيجية وفقًا لفلسفة اقتصادية ثابتة ومحددة، وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفقًا للفلسفة الاقتصادية التي يتم اعتمادها.

لذلك يوصي هذا البحث بما يلي:

- ضرورة مراجعة الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد المصري ودراسة الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها النظم الاقتصادية، والاستقرار على فسلفة اقتصادية تتناسب مع معطيات المجتمع المصري لتكون أساسًا للنمو المتوازن والاستقرار الاقتصادي في المستقبل.
- إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفقًا لإطار فلسفي واضح ومحدد ليكون أساسًا لتنمية اقتصادية حقيقية ثابته ومستقرة تساعد على انتقال الاقتصاد المصري من فئة الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة.

# المراجع

***أولاً- مراجع باللغة العربية:***


- إبراهيم، خليل إسماعيل. (2005). «الاقتصاد المصري في المرحلتين الناصرية والساداتية دراسة مقارنة»، ***مجلة جامعة بابل للعلوم الإدارية والقانونية***، جامعة بابل، العراق، م 10، ع 6.
- الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، «***التنمية الزراعية والريفية في مصر***»، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، برنامج دعم التنمية الريفية، الاتحاد الأوربي، متاح.
- أمين، جلال. (2012). ***قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك***، دار الشروق، القاهرة.
- برنامج الاتحاد الأوروبي المشترك للتنمية الريفية. (2016). 2025/5/14، لينك: http://www.eu-jrdp.org/about/?lang=ar
- بصل، سهام محمد. (2018). «مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين»، ***مجلة كلية الآداب***، كلية الآداب – جامعة بور سعيد، ع 12.
- بن عاشور، صليحة. (2006). «نظرية الملكية بين التشريع الاقتصادي الإسلامي والقانون»، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- البنك الدولي. (2025). ***مؤشرات التنمية، بيانات الادخار كنسبة إلى الدخل القومي***، 2025/6/9، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.GN.ZS?locations=XN&view=chart
- البنك الدولي. (2025). ***مؤشرات التنمية، بيانات المساهمة القطاعية في توليد القيمة المضافة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي***، 2025/7/29، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS?locations=EG&view=chart
- البنك الدولي. (2025). ***مؤشرات التنمية، بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية***، 2025/8/2، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KN?locations=EG&view=chart
- البنك الدولي. (2025). ***مؤشرات التنمية، مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت***، 2025/6/8، لينك: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.CN?locations=EG&view=chart
- شبكة الزراعة المصرية. (2023). ***التقرير الإحصائي عن الأراضي المستصلحة خلال الفترة 1952: 2005/2004***. عالم الزراعة، جدول رقم (10، 11، 13)، متاح، 2023/8/16، لينك: http://www.agricultureegypt.com/ArticleDetails.aspx?CatID=13a8f2e4-51bc-49bf-820c-302787450640&ID=c5b592ef-8413-4858-8f60-931e9a0bb72a
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2025). ***المساحة المنزرعة***، تاريخ الاطلاع: 2025/5/31، لينك: https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6151&ind_id=2361
- حجازي، المرسى السيد. (2006). دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، ***مجلة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي***، م 19، ع 2.
- حنين، جرجس. (1904). ***الأطيان والضرائب في القطر المصري***، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، القاهرة.
- دوابة، أشرف محمد. (2018). **التنمية الاقتصادية رؤية إسلامية**، ***مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي***، جامعة إسطنبول صباح الدين الزعيم، تركيا، م 4، ع 12.
- رئاسة مجلس الوزراء. (2022). ***وثيقة سياسة ملكية الدولة جمهورية مصر العربية***، القاهرة.
- الزهيري، محمد جابر السيد. (2019). **ثورة 23 يوليو 1952 والقطاع العام (1952: 1970)**، ***مجلة بحوث الشرق الأوسط***، مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس، القاهرة، م 7، ع 50.
- السدحان، عبد الله ناصر. (2009). الاندثار القسري للأوقاف: المظاهر، الأسباب، العلاج، ***المؤتمر الثالث للأوقاف، المحور الثاني***، الجامعة الإسلامية – السعودية.
- عبدالرؤف، علاء بسيوني. (2018). أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على مصر في الفترة 1991: 2015، ***رسالة دكتوراة***، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة.

- عبد الرؤف، علاء بسيوني. (2020). السياسات الاقتصادية في عهد النبي محمد ﷺ الفعالية وإمكانية الاستفادة منها في الحالة المصرية، ***المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة***، جامعة الأزهر، القاهرة، ع 23.
- على، سحر حسن أحمد. (2011). تطور الصناعة في مصر 1914: 1952، ***مجلة البحث العلمي في الآداب***، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، القاهرة، ع 12.
- العيسوي، إبراهيم. (2007). **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً»**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- غازي، محمد. (2023). الاقتصاد المصري في عهد جمال عبدالناصر، ***مجلة الوعي العربي***، تاريخ الاطلاع: 2023/8/25، لينك: https://cutt.us/EYpXq
- غانم، إبراهيم البيومي. (1998). ***الأوقاف والسياسة في مصر***، دار الشروق، القاهرة.
- محروس، محمد مصطفى كمال. (2023). أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر خلال الفترة 1970: 1981، ***المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية***، جامعة الإسكندرية، م 8، ع 15.
- محمد، سهير عبدالعزيز. (2006). الوقف ومنظمات العمل الأهلية: صيغ جديدة للتكامل وعرض نماذج واقعية، ***المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية***، جامعة أم القرى، السعودية.
- محمود، صلاح الدين فهمي. (1987) أثر الإنفاق الاستثماري العام على التنمية الاقتصادية: دراسة كمية من خلال خطط وبرامج الدولة التنموية في الفترة 1960/59: 85/ 1986، ***مجلة مصر المعاصرة***، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، م 78، ع 410.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2023). ***التقرير الأول لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول***، مجلس الوزراء المصري، القاهرة، ع 1.
- مهدي، وحيد محمد. (2013). تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري وفقًا لمعايير التشابكات القطاعية، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ع 3.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. ***استراتيجية التنمية المستدامة - مصر 2030***، القاهرة، متاح.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (2009). ***استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030***، القاهرة.
- الوكيل، حمدي. (2007). ***ملكية الراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر***، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.


***ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:***


- Pryor, Frederic L. (2006). Economic Systems of Developing Nations, ***Comparative Economic Studies***, Vol.48 , No.1 . https://www.researchgate.net/publication/5218978
- Zhou, Haiwen. (2011). Economic Systems and Economic Growth, ***Atlantic Economic Journal***, International Atlantic Economic Society.https://www.researchgate.net/publication/225116549
- Havard Business Review, Last Visit; 27/5/2025, link: https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-
- Hazem, Haysam Mohamed. (2012). ***Awqaf and Heritage Urban Conservation in Historic Muslim Cities: The Case of Waqf Institution in Historic Cairo***, PhD, Faculty of Architecture and Society, Department of Architecture and Planning, Program in Spatial Planning and Urban Development 24th Cycle 2012, Politecnico di Milano, Italy.
- Ahlborn, Markus; Schweickert, Rainer. (2019). Economic systems in Developing Countries: A Macro Cluster Approach, ***Economic Systems***, Vol. 43, Issues 3-4. https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2019.100692.
- Tsoklinova, Maya. (2015). Mixed Economy: Stability and Efficiency of Public Sector, ***Management and Sustainable Envelopment***, Vol.2, No. 51.
- Cereseto, Shirley; Waitzkin, Howard. (1986). Economic Development, Political-Economic System, and the Physical Quality of Life, ***AJPH***, Vol. 76, No. 6.

# The Possibility of Successfully Achieving Real Economic Development in an Economy Based on Multiple Economic Philosophies: Egypt as a Model

**Dr. Alaa Basuony Abdel-Raouf Mohamed**
Associate Professor of Economics
Faculty of Commerce
Al-Azhar University
alaabasuony.207@azhar.edu.eg

**Dr. Wael Aly Ahmed Sopeah**
Lecturer of Economics
Faculty of Commerce
Al-Azhar University
wael.Aly.Sopeah.123@gmail.com

## ABSTRACT

The study reviewed the impact of shifts between different economic systems and philosophies on the structure of the Egyptian economy and the existing economic system. It concluded that the repeated shifts in the economic philosophy and policies applied in the Egyptian economy led to the absence of a clear intellectual and philosophical framework for the Egyptian economy, and the emergence of an economy based on multiple economic philosophies. This economy is characterized by a multifaceted and multi-faceted economy with conflicting structural compositions that hinder the success of economic development efforts and the stability of growth rates over a long period of time.

Consequently, development efforts are limited to merely achieving a developmental impetus, without achieving real, stable, and sustainable development. The study also concluded that success in achieving real, sustainable, and sustainable economic development in Egypt requires developing a strategy based on a fixed and specific economic philosophy and restructuring the Egyptian economy in accordance with the adopted economic philosophy.

The study recommended the need to review the economic philosophy upon which the Egyptian economy is based, study the economic philosophy upon which economic systems are based, and settle on an economic philosophy that is compatible with the realities of Egyptian society to be the basis for balanced growth and economic stability in the future. It also recommended restructuring the Egyptian economy according to a clear and specific philosophical framework to be the basis for real, stable, and consistent economic development that would help the Egyptian economy transition from the category of developing countries to the ranks of developed countries.

***Keywords:*** *Egyptian Economy, Mixed Systems, Economy Based on Multiple Economic Philosophies, Socialism, Economic Openness, Economic Reform.*